الموازنة العامة وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (2000–2023): دراسة تحليلية قياسية

أ. د. محمد صقر*
د. إبراهيم اسبر**
ط. سلاف خضور***

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من أثر الموازنة العامة من خلال تحليل مكوناتها الرئيسة (النفقات العامة، الإيرادات العامة) في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (2000–2023). لما تؤديه هذه الأداة من دور فعال في معالجة المشكلات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد السوري في ظل التحديات التي تواجهها الموازنة العامة.

تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية والاقتصادية القياسية من أجل تحليل البيانات وقياس أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ(الإنفاق الجاري، الإنفاق الاستثماري، الإيرادات الجارية، الإيرادات الاستثمارية، العجز في الموازنة العامة)، في المتغير التابع المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي، من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي والقياسي. إذ تم استخدام طريقة المربعات الصغرى من أجل تقدير نموذج الدراسة.

أظهرت النتائج وجود أثر معنوي موجب للنفقات العامة الاستثمارية في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (2000–2023). كما أظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوي لكل من النفقات العامة الجارية والإيرادات الجارية والإيرادات الاستثمارية والعجز الموازنة في الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العام، الإيرادات العامة، طريقة المربعات الصغرى.

---

*أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة اللاذقية– سورية.
** مدرس– قسم الاقتصاد والتخطيط–كلية الاقتصاد– جامعة اللاذقية– سورية.
*** طالبة دكتوراه– قسم الاقتصاد والتخطيط–كلية الاقتصاد– جامعة اللاذقية– سورية.

The General Budget and Its Impact On GDP in Syria During the Period (2000-2023): A standardized analytical study

Dr. Mohammed Saqr*

Dr. Ibrahim Asber**

T. Solaf Khaddour

Abstract

This study aimed to investigate the impact of the general budget on Syria GDP during the period 2000-2023 by analyzing its main components (public expenditures and public revenues). given the significant role this instrument plays in addressing the economic problems faced by the Syrian economy, amid the challenges confronting the public budget.

statistical and econometric methods were employed to analyze data and measure the impact of the independent variables (current expenditure, investment expenditure, current revenue, investment revenue, and budget deficit) on the dependent variable (GDP),

employing a descriptive, analytical, and econometric approach. The least squares method was used to estimate the study model.

The results showed a significant positive effect of public investment expenditures on GDP during the study period (2000–2023). The findings also indicated that current public expenditures, current revenues, investment revenues, and the budget deficit had no significant effect on GDP in Syria.

Keywords: General Budget, Gross Domestic Product, Public Expenditures, Public Revenues, Least Squares Method.

*Professor – Department of Economics and Planning – Faculty of Economics - University of Latakia - Syria.

** Lecturer - Department of Economics and Planning - Faculty of Economics - University of Latakia - Syria.

*** PhD student - Department of Economics and Planning - Faculty of Economics - University of Latakia - Syria.

المقدمة:

تُعد الموازنة العامة أداة من أدوات السياسة المالية المهمة لإدارة الاقتصاد وتحقيق التنمية، باعتبارها خطة مالية أساسية سنوية للدولة، وتنهض بدور رئيس في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري، ومن ثم تخلق دخلاً وطاقات إنتاجية جديدة في البلد، كما يمكن بوساطة الموازنة العامة تجنب التضخم غير المرغوب، وإعادة توزيع الدخل، والتأثير في هيكل التنمية، إضافة إلى تحقيق أهداف أخرى متعددة. وفي الحالة السورية ارتبطت الموازنة العامة بتطورات اقتصادية داخلية وخارجية وبظروف مناخية وزراعية مما انعكس على حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي. وانطلاقاً من أهمية ودور الموازنة العامة في الحياة الاقتصادية، سنقوم بدراسة تحليلية قياسية لأثر الموازنة العامة في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (2000–2023).

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1- دراسة (المهايني .2000) بعنوان: الموازنة العامة للدولة في سورية الواقع والآفاق.

بينت هذه الدراسة أهمية الموازنة العامة في سورية خاصة بعد أن انتهجت الحكومة السورية عملية التخطيط من خلال الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد قامت هذه الدراسة بدراسة وتحليل تطور الإنفاق العام والايرادات العامة في الموازنة العامة للدولة ومنعكساتها في السياسة المالية والنقدية من عام 1980 لعام 1997. حيث أشارت نتائج تحليل تطور الموازنة العامة للدولة إلى الاتجاه نحو التوازن الاقتصادي المستهدف، وتقيل فجوة العجز ما أمكن ذلك تجنباً للمنعكسات التضخمية غير المرغوب بها. ايضاً أشارت الدراسة إلى وجود تموجات(تقلبات) في أهمية مساهمة الإنفاق العام للموازنة العامة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة قد تأثرت بالمتغيرات والظروف المحلية، والإقليمية، والدولية، والظروف المناخية، وأوضاع المواسم الزراعية في سورية خلال تلك الفترة.

2- دراسة (فضلية ورجب.2022) بعنوان: آفاق تطوير الموازنة العامة السورية من موازنة البنود والرقابة إلى موازنة البرامج والأداء.

قامت هذه الدراسة بإجراء دراسة تحليلية للموازنة العامة للدولة وتحليل دورها في الحياة الاقتصادية، وبخاصة في مجال فلسفة توجهات الحكومة من خلال مقارنة الواقع مع المحددات التي تم وضعها في الخطة الخمسية العاشرة (2006–2010). حيث توصلت الدراسة إلى أن الموازنة العامة للدولة مازالت في المرحلة الأولى من تطورها،

كونها أداة لفرض الرقابة المالية والقانونية على الإنفاق العام، كما أن اصلاح الموازنة في سورية إلى موازنة البرامج والأداء يتركز على مجموعة من المقومات يمكن العمل على تطويرها وجعلها الركائز الأساسية للانتقال إلى موازنة البرامج والأداء وهي وجود عنصر التخطيط، اعتماد التبويب الوظيفي، وجود الإرادة الحكومية لإصلاح المالية العامة في سورية، رعاية الدولة للجانب الفكري والفلسفي لموازنة البرامج والأداء، بالإضافة إلى وجود مراكز للقياس والتقويم في بعض الوزارات والهيئات).

3- دراسة (اسماعيل وقوشجي.2023) بعنوان: أثر زيادة الموازنة العامة للدولة في تغير معدل تضخم الليرة السورية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير زيادة حجم الإنفاق العام في تغير معدل التضخم وذلك باستخدام المنهج الوصفي لتوصيف الظاهرة محل الدراسة بالاعتماد على مراجع وزارة المالية ومصرف سورية المركزي والأدبيات المتعلقة بالدراسة، بالإضافة إلى الأسلوب الاحصائي باستخدام برنامج SPSS لاختبار درجة الارتباط والانحدار بين المتغير التابع والمتمثل بتغير معدل تضخم الليرة والمتغير المستقل المتمثل بزيادة الموازنة العامة للدولة، لمعرفة تأثير تغير حجم النفقات العامة للدولة في معدل تضخم الليرة السورية. وتوصلت الدراسة إلى أن معدل الزيادة في النفقات العامة لا تؤثر في تغير معدل تضخم الليرة السورية، مما يعني أن الموازنة العامة للدولة فقدت دورها الأساسي في الاقتصاد الوطني.

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Attia, at al,2023) بعنوان: The Causality Relationship Between The Budget Deficit and Inflation in Egypt During The Period (1991-2021)

(العلاقة السببية بين عجز الموازنة والتضخم في مصر خلال الفترة 1991-2021)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين عجز الموازنة والتضخم في مصر خلال الفترة 1991-2021 باستخدام سببية غرانجر ونموذج تصحيح الخطأ. حيث أظهرت النتائج وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين عجز الموازنة والتضخم. إذ أوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال القضاء على الفساد المرتبط به، إضافة إلى محاولة استغلال القروض المحلية والخارجية في المشاريع الاستثمارية بدلاً من استخدامها في الاستهلاك بهدف رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي. كما أوصت بضرورة زيادة الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة لتقليل العجز في الموازنة، ورفع كفاءة النظام الضريبي في تعبئة الموارد المالية من خلال مكافحة التهرب الضريبي. أيضاً أوصت بتثبيت سعر الجنيه المصري على المدى الطويل من خلال زيادة القدرة الإنتاجية وزيادة الصادرات.

2- دراسة (Jazaa & Muhammad,2023) بعنوان: External Debt and Budget Deficit in Iraq: Causality and Co-Integration Approach.

(الدين الخارجي وعجز الموازنة في العراق: منهجية السببية والتكامل المشترك)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الدين الخارجي في عجز الموازنة العامة في العراق خلال الفترة (2020–2023) من خلال القيام بتحليل أثر الدين الخارجي في عجز الموازنة العامة. حيث استخدمت النموذج الاحصائي ARDL لقياس العلاقة بين المتغيرات التابعة المتمثلة بعجز الموازنة وسعر الصرف والمتغير المستقل المتمثل في الدين الخارجي وتم إضافة متغير وهمي وهو الحرب. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين عجز الموازنة والدين الخارجية، بالإضافة لوجود علاقة سلبية بين الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة على المدى الطويل. وبناءً على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فقد أوصت بضرورة تحفيز الاقتصاد بشكل عام، وتحسين موازنة الدولة وسداد الين الخارجي معاً، وعلى صانعي السياسة المالية النظر في الموارد المالية وعدم الاعتماد فقط على الموارد النفطية العراقية فقط، وبالتالي الدعوة إلى التنوع الاقتصادي.

التعقيب على الدراسات: أشارت الدراسات العربية والأجنبية إلى أهمية الموازنة العامة في توجيه الأداء الاقتصادي، حيث ركزت بعض الدراسات على تطور الإنفاق والإيرادات قبل عام 2011 كدراسة (المهايني. 2000)، وأخرى على إصلاح البنية المؤسسية للموازنة كدراسة (فضلية ورجب. 2022)، فيما تناولت دراسة (اسماعيل وقوشجي. 2023) العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم. أما الدراسات الأجنبية فقد بحثت دراسة(Attia, at al.2023)العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم في مصر، أما دراسة (Jazaa & Muhammad.2023) فقد بحثت في العلاقة بين الدين الخارجي وعجز الموازنة في العراق. ورغم ما قدمته هذه الدراسات من خلفية نظرية وكمية مهمة، إلا أنها لم تربط بشكل مباشر بين الموازنة العامة بمكوناتها الرئيسة والناتج المحلي الإجمالي. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في سد هذه الفجوة من خلال تحليل أثر الموازنة العامة السورية في الناتج المحلي الإجمالي، وتقديم مقترحات عملية تعزز النمو الاقتصادي، وتحسن أداء الاقتصاد الوطني.

مشكلة البحث:

على الرغم من أن الموازنة العامة تُعد الأداة الرئيسة والهامة للسياسة المالية في سورية، إلا أن الدراسات السابقة اقتصرت على تحليل جانب واحد من مكوناتها أو وصف تطورها، دون تقديم رؤية شاملة لأثرها المباشر في الناتج المحلي الإجمالي. هذا الأمر يستدعي دراسة الموازنة العامة وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي في سورية. وبالتالي

تتجلى مشكلة البحث الرئيسة في دراسة الموازنة العامة وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (2000–2023) من أجل تخفيف الانعكاسات السلبية على الاقتصاد السوري. ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1- هل يوجد أثر للنفقات الفعلية الجاري في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (2000–2023).

2- هل يوجد أثر للنفقات الفعلية الاستثمارية في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (2000–2023).

3- هل يوجد أثر للإيرادات العامة الجارية في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (2000–2023).

4- هل يوجد أثر للإيرادات العامة الاستثمارية في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (2000–2023).

5- هل يوجد أثر لعجز الموازنة العامة في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (2000–2023).

أهمية وأهداف البحث:

تقسم أهمية البحث إلى:

أهمية علمية: تأتي أهمية البحث من أهمية الموازنة العامة كأداة هامة من أدوات السياسة المالية، ودورها الفعال في معالجة المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد السوري في ظل التحديات التي تواجهها الموازنة العامة. **أهمية تطبيقية:** تقديم مقترحات عملية تسهم في توجيه هذه المكونات بما يعزز النمو الاقتصادي ويحقق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، بما ينعكس ايجاباً على أداء الاقتصاد السوري.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن الموازنة العامة وذلك من خلال تحليل مكوناتها الرئيسة (نفقات عامة، إيرادات عامة) وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (2000–2023).

منهجية البحث:

من خلال الاطلاع على الدراسات ذات الصلة لمعرفة إطار البحث واستخلاص المتغيرات المتعلقة به، تم اللجوء إلى مصادر المعلومات وقواعد البيانات من أجل جمع البيات المتعلقة بموضوع الدراسة بعد ذلك تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية والاقتصادية القياسية من أجل تحليل البيانات وقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع موضوع الدراسة. وبالتالي تم الاعتماد على المنهج الوصفي.

فرضيات البحث: من مشكلة البحث يمكننا اشتقاق الفرضيات البحثية الآتية:

- لا يوجد أثر للموازنة العامة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000–2023). وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات البحثية الآتية:

1- لا يوجد أثر للنفقات العامة الجارية الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000–2023).
2- لا يوجد أثر للنفقات العامة الاستثمارية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000–2023).
3- لا يوجد أثر للإيرادات العامة الجارية في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (2000–2023).
4- لا يوجد أثر للإيرادات العامة الاستثمارية في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (2000–2023).
5- لا يوجد أثر لعجز الموازنة العامة في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (2000–2023).

متغيرات البحث:

المتغيرات المستقلة	النفقات العامة الجارية الفعلية	بالأسعار الجارية- سنة الأساس 2000
	النفقات العامة الاستثمارية الفعلية	بالأسعار الجارية -سنة الأساس 2000
	الإيرادات العامة الجارية الفعلية	بالأسعار الجارية -سنة الأساس 2000
	الإيرادات العامة الاستثمارية الفعلية	بالأسعار الجارية -سنة الأساس 2000
	عجز الموازنة	بالأسعار الجارية -سنة الأساس 2000
المتغير التابع	الناتج المحلي الإجمالي	بالأسعار الجارية -سنة الأساس 2000

الإطار النظري للبحث:

الموازنة العامة: تُعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، باعتبارها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الدولة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها. فهي بمثابة خطة مالية سنوية لتنفيذ خطط اقتصادية، بما يحقق أهدافها، وذلك من خلال المواءمة بين الموارد المتاحة التي تحصل عليها الدولة من الإيرادات المتنوعة والمختلفة، وبين النفقات المتجددة والمتزايدة. فالموازنة العامة تحتل مكانة خاصة في الأدبيات الاقتصادية، لا من حيث أهميتها في التأثير في المتغيرات الاقتصادية فحسب وإنما أيضاً في آثارها الاجتماعية والسياسية.

تعريف الموازنة العامة: تُعد الموازنة العامة من أبرز الأدوات المالية التي تعكس التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات، وقد تنوعت تعاريفها تبعاً للمدارس الفكرية وآراء الباحثين وما تضمنته التشريعات الدولية. ففي التشريع الفرنسي تُعرف على أنها" القانون المالي السنوي الذي يُقدر ويُجيز لكل سنة ميلادية، مجموع إيرادات الدولة وأعباءها." وفي التشريع الامريكي تُعرف على أنها" صك تُقدر فيه نفقات السنة التالية وايراداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراح الجباية المعروضة فيها." أما وفق القانون البلجيكي تُعرف على أنها" بيان الإيرادات والنفقات العامة خلال الدورة المالية." أما في السياق السوري فقد نص القانون المالي الأساسي للدولة على أنها" الخطة المالية الأساسية السنوية لتنفيذ الخطط الاقتصادية، بما يحقق أهداف هذه الخطة ويتفق مع بنيانها العام والتفصيلي." (المهايني.2000)

إلى جانب هذه التعاريف القانونية، تناول الباحثون الموازنة العامة من منظور أكاديمي، إذ عرفها ساجي (199،2017) على أنها "تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية لنفقات الدولة لتنفيذ البرامج الحكومية، والإيرادات العامة المتوقع تحصيلها، المحددة لفترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، بما يحقق أداة السياسة الاقتصادية والاجتماعية". كما أشار الوادي وعزام (2007، 157-158) على أنها" بيان تقديري لنفقات وايرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة(إذن) من السلطة التشريعية، وهي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة".

وبناءً على التعاريف السابقة للموازنة العامة يمكن تعريفها على أنها خطة تقديرية سنوية تحدد فيها الاعتمادات العامة والايرادات المتوقع الحصول عليها، بغية تنفيذ الخطط الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.

ومن خلال تعريف الموازنة العامة للدولة فإن أهم خصائص الموازنة العامة نبينها على النحو الآتي:

1- خطة مالية سنوية.
2-بيان تقديري للنفقات والايرادات العامة.
3-معتمدة من قبل السلطة التشريعية.
4-محددة بفترة زمنية معينة عادة سنة واحدة.
5-الهدف منها تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنفيذ البرامج الحكومية.

مبادئ الموازنة العامة: في علم المالية العامة اتفق على أنه يوجد خمسة مبادئ للموازنة العامة وهي كالآتي: (عطوي. 2003، 329- 342)

1- مبدأ السنوية: تقوم الموازنة العامة على مبدأ التنبؤ والتوقع بالنسبة لتقدير النفقات والايرادات العامة، ويكون هذا التقدير أكثر دقة ومصداقية إذا اقتصر على فترة سنة واحدة فقط، مما ينعكس بشكل إيجابي على الحياة المالية واستقراها دون التعرض لاهتزازات مفاجئة. إن فترة السنة هي الحد الطبيعي لتكرار العمليات المالية تبعاً للتغيرات الفصلية ذاتها كل سنة، حيث تؤخذ في الاعتبار تغيرات مستوى النشاط في هذه المدة وما يترتب على ذلك من أثر في تحصيل الإيرادات وأنواع الإنفاق العام.

لا يوجد قاعدة ثابتة لتحديد بداية ونهاية السنة المالية، فقد تكون السنة المالية متفقة مع السنة المدنية أي تكون في بداية كانون الثاني وتنتهي في نهاية كانون الأول من كل عام، كما في بلجيكا وفرنسا ورومانيا ودول أمريكا اللاتينية وسورية ولبنان؛ وقد تبدأ في أول نيسان وتنتهي في آخر آذار، كما في إنكلترا واليونان وألمانيا وبولونيا؛ أو تبدأ في أول تموز وتنتهي في آخر حزيران، كما في مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

2- مبدأ الشمولية أو العمومية: إن مبدأ الشمولية أو العمومية يقدم بياناً حقيقياً لأوضاع الدولة في المجال المالي، كما يضمن ترشيد الاقتصاد وعدم التبذير في مجال الإنفاق. لأنه يتوجب على الموازنة العامة احتواء كافة الإيرادات مهما كان نوعها ومصادرها، وكافة النفقات العامة مهما كان نوعها وأوجه انفاقها.

وقد كرست معظم الأنظمة والقوانين المختلفة مبدأ "شمول الموازنة"، ومن هذه الأنظمة القانون الفرنسي والقانون الإنكليزي. كونه يتسم بالوضوح والصدق والمحافظة على حق السلطة التشريعية في الأذن بالجباية والإنفاق وعدم استعمال واردات معينة في مصاريف معينة، بمعنى عدم التخصيص في استعمال الواردات.

3- مبدأ شيوع الموازنة أو عدم تخصيص الواردات: يعتبر هذا المبدأ نتيجة حتمية لمبدأ الشمولية أو العمومية للموازنة العامة الذي يمنع التخصيص في استعمال الواردات.

يختص هذا المبدأ بالواردات فقط دون النفقات، لأن إجازة السلطة التشريعية للإيرادات بصورة إجمالية دون تخصيص لاستخداماتها، تختلف عن إجازتها للنفقات، إذ تتم هذه الأخيرة بطريقة تفصيلية يبين فيها تخصيص مبالغ محددة لكل وجه من أوجه الإنفاق. الغاية من تطبيق هذا المبدأ هو لمنع تعرض الدولة لعقبات تحول دون تقديم الخدمات العامة بشكل مُرضٍ. إضافة إلى إبقاء المساواة قائمة بين النفقات العامة بحيث تكون مضمونة كلها بمجموع الواردات دون أفضلية لنفقة على الأخرى.

4- مبدأ وحدة الموازنة: وفق هذا المبدأ يتم إثبات نفقات الدولة وواردتها في صك واحد؛ حيث مهما تباينت النفقات ومهما تعددت مصادر الإيرادات، فلا يكون للدولة سوى موازنة واحدة خلال السنة.

وفق هذا المبدأ وبناءً على مبدأ كل من الشيوع والشمول يتم توحيد الموازنة على مرحلتين، الأولى وتسمى مرحلة التوحيد الجزئي؛ حيث يجري توحيد النفقات في كتلة واحدة والواردات في الكتلة المقابلة في الموازنة العامة؛ وبعدها يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية وتسمى مرحلة التوحيد الكلي وذلك عن طريق توحيد كل من الكتلتين وإدراجهما في صك واحد هو الموازنة العامة.

يرى الباحثون الماليين أن الهدف من مبدأ توحيد الموازنة هو التنظيم والوضوح وبالتالي تكوين فكرة واضحة وحقيقية وسريعة عن النشاط المالي للدولة، ومركزها المالي.

5- مبدأ توازن الموازنة: ويعني هذا المبدأ التعادل بين نفقات الدولة وايراداتها في موازنة السنة المالية الواحدة. وهذا المبدأ كان شبه مقدس عند الفكر المالي الكلاسيكي، لكن مع تطور وتوسع نشاط الدولة وتطور الأحداث منذ الأزمة المالية العالمية 1929 تغيرت النظرة تجاه هذا المبدأ، وأصبح من المتفق عليه اليوم أنه بإمكان الدولة أن تستغني عن هذا المبدأ وأن تكتفي بالمبادئ الأربعة السابقة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي العام، لأنه لم يعد التوازن بين مجموع النفقات العامة والإيرادات العامة مجرد توازن حسابي، إنما أصبحت النظرة إليه أكثر عمقاً وذلك من خلال ما تمارسه الموازنة بكتلتيها من آثار على النشاط الاقتصادي.

الناتج المحلي الإجمالي: يعد المؤشر الأساسي الذي يحدد مستوى أداء الاقتصاد كلل لا بل يعتبر أهم مرادف للنمو الاقتصادي. كونه يعكس تطور الوضع الاقتصادي للبلد بين عام وآخر أو بين عدة أعوام. وغالبًا ما يستخدم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر يوضح الواقع الاقتصادي، إذ تُفسر الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أن الاقتصاد يعمل بشكل جيد. وبعبارات أخرى يعتبر النمو المرتفع والمستقر للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هدفاً للحكومات. لأن إحدى المؤشرات التي يريد الناس معرفتها عن الاقتصاد هو ما إذا كان إجمالي ناتجه من السلع والخدمات ينمو أم يتقلص. بما أنه لا يوجد تجانس في السلع والخدمات (بعضها يقاس بالكغ، أو الليتر، أو العدد.. الخ) لهذا يجب أن يتضمن الناتج المحلي الإجمالي GDP قيمة ما يتم انتاجه من سلع وخدمات نهائية داخل حدود الدولة الجغرافية سواء كانوا مواطني الدولة أم أجانب يعملون داخل حدود الدولة. وفي بعض البلدان يتم إدراج الإنتاج الخدمي كالتعلّيم والدفاع التي تقدمها الدولة ضمن مكونات الناتج المحلي الإجمالي. أما فيما يتعلق بالأعمال والخدمات التي تكون دون مقابل كالخدمات الطبية التي يقدمها الطبيب لأسرته، وكذلك خدمات ربة المنزل إلخ.. لا تندرج ضمن مكونات الناتج المحلي الإجمالي. (مجدي.9،2021)

حيث يُعرف الناتج المحلي الإجمالي GDP بأنه " القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تنتج داخل الحدود الجغرافية للبلد سواء من قبل مواطني البلد أو الأجانب خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة"(العيسى وقطف.2006،95). كما عَرفه مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي(BEA)أنه "قيمة السلع والخدمات المنتجة مستبعداً منها قيمة السلع والخدمات المستخدمة من الإنتاج".

وبوصف الناتج المحلي الإجمالي بالمؤشر الذي يعكس الحالة الاقتصادية لأي دولة فإن أهم استخداماته نوضحها وفق الآتي: (مجدي.2021،8)

- يستخدم كمؤشر يعكس أداء الأنشطة الاقتصادية (صناعية، تجارية، زراعية، خدمات) ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة.
- يستخدم كمؤشر من قبل الاقتصاديين في التحليلات الاقتصادية لمعرفة أداء الاقتصاد في الدولة، وكذلك في التنبؤ بالوضع الاقتصادي في المستقبل من حيث معدل النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم أو الانكماش المتوقع في المدى المنظور.
- من خلال تحديد العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي يمكن التنبؤ بما سوف يحصل للنشاط الاقتصادي في المستقبل وبالتالي تحديد السياسات الاقتصادية اللازمة لمعالجة أي خلل أو تراجع في الناتج المحلي الإجمالي. (العيسى وقطف.2006،96)
- يستخدم كمؤشر للمقارنة بين اقتصاد دولتين أو أكثر أو بين الأداء الاقتصادي للدول.

ولكن يعاب على هذا المؤشر بأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الظروف البيئية من تلوث وتدهور للأحوال الصحية من جراء مخلفات المصانع والآلات، لذلك فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لا تعبر عن زيادة الرفاهية للاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك حسابات الناتج المحلي الإجمالي لا تفرق بين أوقات الرخاء وأوقات النكبات والكوارث، فمثلا إذا حدثت هزة أرضية أو كارثة طبيعية بدولة ما، فإن تلك الدولة سوف تقوم بأعمال البناء والإنفاق وهذا يعني أن ناتجها المحلي سوف يزداد، وبالتالي فإن هذه الزيادة لا تعني بالضرورة رخاء ورفاهية لتلك الدولة وتحسين وزيادة مستوى استغلال الموارد عن السابق.(الوزني و الرفاعي.2009،127)

واقع الموازنة العامة في سورية: لعبت التطورات الاقتصادية والعربية، وكذلك التطورات الاقتصادية والمالية الداخلية والظروف المناخية وأوضاع المواسم الزراعية دوراً مؤثراً في اقتصاديات الجمهورية العربية السورية، مما انعكس ذلك على الموازنة العامة للدولة إنفاقاً وايراداً، وذلك في ضوء التزايد المستمر لحجم الإنفاق العام وتأمين الخدمات اللازمة للمواطنين في مجالات التعليم والصحة والثقافة وغيرها، وتلبية متطلبات التنمية من خلال بناء قاعدة اقتصادية متينة

في مختلف الأنشطة الاقتصادية (زراعة، ري، صناعة، نفط، كهرباء..) لاسيما أن الموازنة العامة للدولة تعكس البرنامج الحكومي السنوي المادي والمالي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والأمنية وغيرها في جانب الإنفاق العام، إضافة إلى سياسة الاقتطاع الضريبي من الناتج المحلي الإجمالي وسياسة الحوافز والإعفاءات الضريبية وفق القوانين والأنظمة النافذة في جانب الإيرادات العامة.

أثر الموازنة العامة في الناتج المحلي الإجمالي في سورية:

1- أثر النفقات العامة الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي: إن أثر النفقات العامة الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي في سورية من العام (2000- 2023) تمثل في أربع مراحل لكل منها خصائصها الاقتصادية، وهي على الشكل الآتي:

- **المرحلة الأولى: مرحلة الاستقرار النسبي (2000-2010): تميزت هذه المرحلة باستقرار اقتصادي نسبي، انعكس في انتظام نمو النفقات العامة الفعلية وتوازنها مع نمو الناتج المحلي الإجمالي. فقد تراوحت نسبة الإنفاق العام الفعلي إلى الناتج المحلي بين (21.4%و26.1%)، وهي مستويات تُعد مقبولة في الاقتصادات النامية التي تعتمد على الدور الحكومي الواسع في إدارة النشاط الاقتصادي. ونلاحظ أن الزيادة في النفقات خلال هذه الفترة كانت تدريجية ومنسجمة مع توسع الاقتصاد، ما يشير إلى أن الإنفاق الحكومي لم يكن يشكل عبئاً على الناتج المحلي، بل كان جزءاً من دورة اقتصادية مستقرة. ويُعد عاما (2003-2004) مثالاً واضحاً على ذلك، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق إلى حدود (26.1%)، نتيجة التوسع الحكومي في الإنفاق الاستثماري والخدمي، دون أن يؤدي ذلك إلى اختلالات مالية كبيرة.**
- **المرحلة الثانية: مرحلة الصدمة الاقتصادية(2011-2013): تمثل هذه المرحلة نقطة التحول الأكثر حدة في العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي. فمع بداية عام 2011، شهد الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً كبيراً نتيجة تراجع النشاط الإنتاجي، وانخفاض الإيرادات العامة، وتوقف جزء كبير من القطاعات الاقتصادية. ورغم أن النفقات العامة الفعلية لم ترتفع بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن الانخفاض الحاد في الناتج المحلي أدى إلى ارتفاع نسبة الإنفاق الفعلي إلى مستويات غير مسبوقة. فقد بلغت هذه النسبة (22.1%)عام 2012 وارتفعت إلى (29.1%) عام 2013، وهي أعلى نسبة مسجلة خلال كامل الفترة**

المدروسة. ويعكس هذا الارتفاع أن الاقتصاد السوري أصبح يعتمد بشكل شبه كامل على الإنفاق الحكومي، في ظل تراجع الإنتاج الحقيقي. وبالتالي، فإن تأثير النفقات العامة في الناتج المحلي خلال هذه المرحلة كان ناتجاً عن انكماش الناتج أكثر من كونه نتيجة توسع في الإنفاق.

- المرحلة الثالثة: مرحلة التعافي النسبي (2014–2018): شهدت هذه المرحلة تحسناً نسبياً في المؤشرات الاقتصادية الأسمية، نتيجة التكيف مع الظروف السياسية وارتفاع مستويات الأسعار. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ما أدى إلى انخفاض نسبي في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي، لتتراوح بين (21.5% و25.1%). وإن هذا التحسن لم يكن نتيجة نمو اقتصادي حقيقي، بل كان مرتبطاً بارتفاع المستوى العام للأسعار، ما أدى إلى تضخم في الناتج المحلي الإسمي. ومع ذلك، فإن هذه المرحلة تُظهر نوعاً من الاستقرار النسبي في العلاقة بين الإنفاق والناتج، مقارنة بالمرحلة السابقة. وتُعد سنة 2014نقطة تحول مهمة، حيث انخفضت نسبة الإنفاق إلى (25.1%) بعد ذروة الظروف السياسية.
- المرحلة الرابعة: مرحلة التضخم المرتفع (2019–2023): تميزت هذه المرحلة بارتفاع كبير في النفقات العامة الفعلية، نتيجة التضخم المتسارع وتراجع القوة الشرائية للعملة المحلية. فقد ارتفعت النفقات الفعلية من (2648) مليار ليرة سورية عام 2019 إلى(11505) مليار ليرة سورية عام 2022. ورغم هذا الارتفاع الكبير، بقيت نسبة الإنفاق الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ضمن حدود (22.8 %– 32.7%)، وذلك بسبب الارتفاع الموازي في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي. وتُعد سنة 2022من أبرز سنوات هذه المرحلة، حيث بلغت نسبة الإنفاق الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (32.7%) وهي نسبة مرتفعة تعكس استمرار الضغوط المالية على الموازنة العامة، رغم الزيادة الإسمية في الناتج المحلي الإجمالي.

حيث يوضح الشكل رقم (1) أثر النفقات العامة الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي في سورية وفق الآتي:

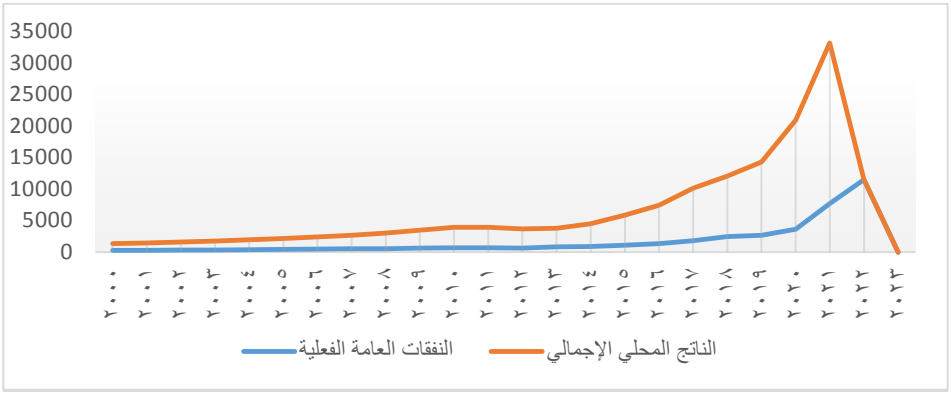

الشكل رقم (1) أثر النفقات العامة الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي في سورية

نلاحظ من خلال الشكل (1) وجود تحولات جوهرية في الأثر بين النفقات العامة الفعلية والناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2023، وهي تحولات تعكس بوضوح التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد..

2- **أثر الإيرادات العامة الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي:** إن أثر الإيرادات العامة الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية العربية السورية من العام (2000– 2023) تمثل في أربع مراحل لكل منها خصائصها الاقتصادية، وهي على الشكل الآتي:

المرحلة الأولى: مرحلة الاستقرار النسبي (2000–2010): تميزت هذه المرحلة بتوازن نسبي بين الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي. فقد تراوحت نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي بين (19.5%– 24.5%)، وهي نسب تعكس قدرة الدولة على تمويل جزء مهم من إنفاقها دون ضغوط مالية كبيرة. وتُظهر هذه المرحلة أن الإيرادات كانت تتحرك بشكل متناسق مع الناتج المحلي الإجمالي، ما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين النشاط الاقتصادي ومستوى التحصيل المالي. فكلما توسع الاقتصاد ارتفعت الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وهو ما يعكس فعالية نسبية في النظام المالي.

المرحلة الثانية: مرحلة الصدمة الاقتصادية (2011–2013): تُعد هذه المرحلة الأكثر حدة في تأثير الإيرادات العامة على الناتج المحلي. فقد شهدت الإيرادات تراجعاً كبيراً من(539) مليار ليرة سورية عام 2011 إلى (292)

مليار ليرة سورية عام 2013، أي بانخفاض يقارب (46%)وفي الوقت نفسه، شهد الناتج المحلي انكماشاً كبيراً ما أدى إلى انخفاض نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي إلى مستويات غير مسبوقة، حيث بلغت النسبة عامي 2012- 2013 (9.6%-9.9%) على التوالي وهي أدنى نسب مسجلة خلال كامل الفترة المدروسة. ويعكس هذا الانخفاض الحاد تراجع القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وانكماش القاعدة الضريبية، وتوقف جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى فقدان الدولة جزء من مواردها النفطية. وبالتالي فإن تأثير الإيرادات العامة في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المرحلة كان سلبياً، حيث أدى تراجع الإيرادات الفعلية إلى زيادة العجز المالي، وتراجع قدرة الدولة على تمويل الإنفاق العام، ما عمق الأزمة الاقتصادية.

المرحلة الثالثة: مرحلة التعافي النسبي (2014-2018): شهدت هذه المرحلة ارتفاعاً تدريجياً في الإيرادات العامة، حيث ارتفعت من (1001) مليار ليرة سورية عام 2014 **إلى** (2232) مليار ليرة سورية عام 2018 **.ورغم هذا الارتفاع بقيت نسبة الإيرادات الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ضمن مستويات متوسطة تراوحت بين** (21% و27%). **وإن هذا التحسن كان مرتبطاً بارتفاع المستوى العام للأسعار، وليس بزيادة حقيقية في النشاط الاقتصادي. ومع ذلك فإن ارتفاع الإيرادات الفعلية ساهم في تخفيف الضغوط المالية على الموازنة العامة، وتقليص العجز النسبي مقارنة بالمرحلة السابقة (2011-2013).**

المرحلة الرابعة: مرحلة التضخم المرتفع (2019-2023): تميزت هذه المرحلة بارتفاع كبير في الإيرادات العامة الفعلية، حيث ارتفعت من (2638) مليار ليرة سورية عام 2019 إلى **(9635) مليار ليرة سورية عام 2022 .إلا أن هذا الارتفاع كان اسمياً نتيجة التضخم، وليس نتيجة التوسع الاقتصادي الحقيقي. وقد تراوحت نسبة الإيرادات الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين** 18%و32%، **وهي نسب تعكس تحسناً نسبياً في قدرة الدولة على التحصيل، لكنها لا تعكس بالضرورة تحسناً في الأداء الاقتصادي. وتُعد سنة** 2022**من أبرز سنوات هذه المرحلة، حيث بلغت نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي** 27.3%، **وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة، لكنها ناتجة عن تضخم في الناتج المحلي الإجمالي وليس عن التوسع في الإنتاج.**
حيث يوضح الشكل رقم (2) مراحل أثر الإيرادات العامة الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من (2000 – 2023)

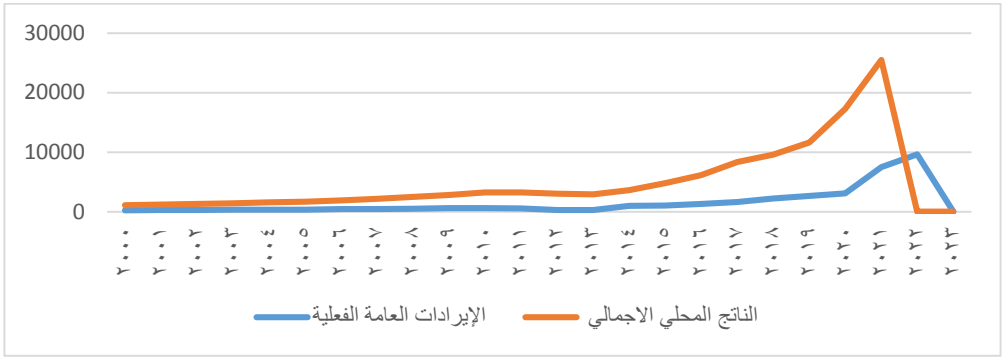

الشكل رقم (2) أثر الإيرادات العامة الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي في سورية

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) وجود تغيرات حادة للإيرادات العامة الفعلية في سورية خلال الفترة (2000-2023) في مسارها، ترتبط هذه التغيرات بشكل وثيق بالتحولات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها البلاد، وهو ما انعكس بوضوح على الناتج المحلي الإجمالي.

بهدف دراسة وتحليل تطور النفقات والإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة في سورية، وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي، تعرض الباحثة تحليلاً للبيانات المالية لتطور الموازنة العامة للدولة في سورية انفاقاً وايراداً خلال الفترة (2000-2023) وفق الآتي:

أولاً: في مجال الإنفاق العام: [1]

تطور حجم الاعتمادات النهائية في الموازنة العامة للدولة من مبلغ (275) مليار ليرة عام 2000 إلى مبلغ (16550) مليار ليرة عام 2023، حيث بلغت نسبة الزيادة في اعتمادات الموازنة العامة خلال هذه الفترة (5918%) وبمعدل نمو وسطي سنوي قدر(16.5%).

من خلال تحليل الاعتمادات الإجمالية إلى مكوناتها (جارية واستثمارية)، يتبين أن اعتمادات العمليات الجارية تطورت من مبلغ (132) مليار ليرة عام 2000 إلى (13550) مليار ليرة عام 2023، أي بنسبة زيادة مقدارها(10165%) .

[1] البيانات الإحصائية الواردة ضمن التحليل تم الحصول عليها من المكتب المركزي للإحصاء عن الأعوام 2000-2023. ومصرف سوري المركزي عن الأعوام المذكورة.

كما تطورت اعتمادات العمليات الاستثمارية من مبلغ (143) مليار ليرة عام 2000 إلى مبلغ (3000) مليار ليرة عام 2023، أي بنسبة زيادة مقدارها (1998%) .

أما الانفاق العام الفعلي بشقيه الجاري والاستثماري فقد تطور من مبلغ (246) مليار ليرة في عام 2000 إلى مبلغ (11505) مليار ليرة عام 2022، أي بنسبة زيادة مقدارها (4577%)، بمعدل نمو وسطي سنوي قدره (15.7%).

وقد واكب تطور الإنفاق العام تطوراً في الإيرادات المحلية المحصلة (الجارية والاستثمارية)، إذ بلغت هذه الإيرادات عام 2000 (239) مليار ليرة وارتفعت إلى مبلغ (5513) مليار ليرة عام 2022 وبنسبة زيادة قدرها (2207%)، وبمعدل نمو وسطي سنوي قدره (13.4%).

يتبين من خلال تحليل البيانات المالية والإحصائية عن الفترة المذكورة منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي الآتي:

-تمثلت الفترة الممتدة من عام 2000-2010 بمرحلة توسع اقتصادي نسبي في سورية، حيث تضاعف الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ثلاث مرات تقريباً، مدفوعاً بالقطاعات الإنتاجية والخدمية. حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من (1086) مليار ليرة عام 2000 إلى (3245) مليار ليرة عام 2010 بزيادة مقدارها (199%). حيث اتسمت الموازنة في هذه الفترة بتركيز ملحوظ على النفقات الاستثمارية التي شكلت نصف اجمالي النفقات العامة، الأمر الذي يتوافق مع النظرية الكينزية التي ترى في النفقات الاستثمارية أداة لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الكلي ورفع مستوى التشغيل. وهذا التوجه يعكس رغبة الحكومة في تعزيز البنية التحتية وتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي(الوطني) مما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل.

-تطور نسبة الإنفاق الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تباين هذا التطور في السنوات المتعاقبة من خلال التموجات تبعاً لحالات الركود التضخمي للفترة الممتدة من عام 2011-2023 الناتجة عن ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية، وذلك بسبب التطورات المالية والاقتصادية المحلية والعربية والدولية، التي انعكست على الاقتصاد السوري من ناحية، إضافة إلى الظروف المناخية والأوبئة والزلازل والحرائق وأوضاع المواسم الزراعية بسبب قلة الأمطار وخروج العديد من القطاعات الاقتصادية عن الإنتاج وتقديم الخدمات (الزراعة، الصناعة، السياحة..) بسبب الأوضاع السياسية التي يمر بها البلد من جهة ثانية. كما إن نسبة الإنفاق العام الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من (21.1%) عام 2011 إلى (29.1%) عام 2013، ثم أخذت بالانخفاض التدريجي في السنوات اللاحقة لعام 2013 حتى وصلت في عام 2020 إلى (21.1%) لتعاود

الارتفاع إلى (30.2%) في عام 2021. يعكس هذا التحول في سياسة الحكومة تبني الدولة سياسة مالية اجتماعية تركز في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي من خلال زيادة الرواتب والأجور والدعم الحكومي أكثر من تركيزها على الجانب الاستثماري، انطلاقاً من منظر المالية العامة. وهذا النمط من الانفاق يحقق استقراراً قصير الأجل، لكنه يضعف من قدرة الحكومة الإنتاجية ويحد من إمكانية تحقيق النمو المستدام. كما أن تراجع الاستثمار العام أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادية. وهناك مجموعة من الأسباب وراء هذه التقلبات نذكر منها:

أ- الظروف المناخية السيئة وقلة الأمطار بالإضافة إلى الحرائق خلال السنوات 2011-2023 مما انعكس سلباً على الإنتاج الزراعي نتيجة انخفاض الإنتاج والذي أدى بدوره إلى انخفاض الناتج الزراعي في قطاع الزراعة؛ الذي يعتبر العمود الفقري الرئيس في الاقتصاد السوري. حيث انخفض الإنتاج الزراعي من (380) مليار ليرة عام 2011 إلى (330) مليار ليرة عام 2022.ورافق هذا الانخفاض انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة من (259) مليار ليرة عام 2011 إلى (89) مليار ليرة عام 2022.

ب- الظروف السياسية التي تمر بها سورية، وتدمير في البنية التحتية من شبكات كهربائية وطرق، أدت لخروج العديد من المنشآت الصناعية عن العمل، مما انعكس سلباً على القطاع الصناعي، حيث انخفض الإنتاج الصناعي من (798) مليار ليرة عام 2011 إلى (363) مليار ليرة عام 2022 وبنسبة مقدارها (-54.5%)، الذي أدى تراجع في الناتج المحلي الإجمالي الصناعي من (308) مليار ليرة عام 2011 إلى (67) مليار ليرة عام 2022 وبنسبة مقدارها (-78.2%).

ت- قصور الجهاز الإنتاجي الذي أدى إلى انخفاض الصادرات من السلع والخدمات، وزيادة المستوردات، مما انعكس سلباً على الميزان التجاري من جهة وقصور الموارد من جهة أخرى. حيث بلغت قيمة الصادرات (505) مليار ليرة والواردات (965) مليار ليرة عام 2011، وبعجز تجاري قدره (460) مليار ليرة، بينما بلغت قيمة الصادرات (2437) مليار ليرة، والواردات (19820) مليار ليرة عام 2022، وبعجز تجاري قدره (17383) مليار ليرة. وبالتالي ازداد العجز بنسبة مقدارها (3679%).

-إن ارتفاع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تعكس الواقع الحقيقي للاقتصاد السوري، وذلك بسبب انخفاض الانتاج والناتج، بسبب الظروف الراهنة والأوضاع السيئة التي تمر بها سورية، ومن ثم لا تعطي صورة حقيقية عن مدى مساهمة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: في مجال الإيرادات العامة:

تتكون الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة من مصادر رئيسه أهمها:(قانون الموازنة العامة للدولة. 2022)

– إيرادات جارية: حيث يندرج ضمن هذه الإيرادات كل من الضرائب والرسوم، بدلات الخدمات، بالإضافة إلى الإيرادات المتنوعة.

– إيرادات استثمارية: حيث يندرج ضمن هذه الإيرادات كل من الفائض المتاح، إيرادات التمويل الذاتي لوحدات الإدارة المحلية، إيرادات الفنادق، إيرادات الوحدات الحسابية المستقلة، حق الدولة من عقود الهاتف النقال، بالإضافة إلى حق الدولة من حقول النفط والثروات المعدنية.

– إيرادات استثنائية: حيث يندرج ضمن هذه الإيرادات كل من القروض الداخلية (سندات الخزينة)، القروض والموارد الخارجية، بالإضافة إلى المأخوذ من الاحتياطي.

مع الإشارة إلى أن الإيرادات النفطية التي تشمل (ضرائب دخل الأرباح على الشركات النفطية، الفوائض الاقتصادية للشركات النفطية، أتأوه الحكومة (حق الدولة)، فروقات الأسعار) تدخل ضمن الإيرادات الجارية تحت بند الضرائب والرسوم، وضمن الإيرادات الاستثمارية تحت بند الفوائض الاقتصادية.

1- الإيرادات الجارية: من تحليل الإيرادات الجارية الفعلية خلال الفترة 2000–2023 يتبين الآتي:[2]

– ازدادت الإيرادات الجارية الفعلية من مبلغ (142) مليار ليرة عام 2000 إلى مبلغ (4476) مليار ليرة عام 2022، بنسبة زيادة مقدارها (3052%).

– ارتفعت حصيلة الإيرادات الجارية الفعلية إلى اجمالي الإيرادات العامة الفعلية من (0.66%) عام 2000 إلى (21%) عام 2022.

[2] البيانات الإحصائية الواردة في التحليل تم الحصول عليها من المكتب المركزي للإحصاء عن الأعوام 2000-2023. ومصرف سورية المركزي عن الأعوام المذكورة.

– أما نسبة الإيرادات الجارية الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت من نسبة (13.07%) عام2000 إلى نسبة (12.70%) عام 2022.

2–الإيرادات الاستثمارية: من تحليل الإيرادات الاستثمارية الفعلية خلال الفترة 2000–2023 يتبين الآتي:

– ازدادت الإيرادات الاستثمارية الفعلية من مبلغ (103) مليار ليرة عام 2000 إلى مبلغ (1037) مليار ليرة عام 2022، بنسبة زيادة مقدارها (907%).
– ارتفعت حصيلة الإيرادات الاستثمارية الفعلية إلى اجمالي الإيرادات العامة الفعلية من نسبة (2%) عام 2000 إلى نسبة (17%) عام 2022.
– أما نسبة الإيرادات الاستثمارية الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت من (9%) عام 2011 إلى (3%) عام 2022.

وتعود الأسباب وراء التقلبات في نسب الإيرادات الجارية والاستثمارية إلى مجموعة من العوامل منها إدارية ومنها اقتصادية نوردها وفق الآتي: (تقرير لجنة الموازنة والحسابات 2022)

1– بالنسبة إلى زيادة الإيرادات الجارية الفعلية من عام 2000 إلى عام 2022 تعود إلى زيادة الاستقرار الأمني، وعودة المكلفين للعمل والنشاط الاقتصادي، وتوسيع العمل في المنشآت الصناعية في المدن الصناعية والمناطق الحرفية، ومكلفي الدخل المقطوع، بالإضافة إلى متابعة التحصيلات من الإدارة المختصة، وارتفاع التحصيلات الضريبية، وزيادة عدد من نسب الضرائب والرسوم المفروضة، ومعدلات التضخم المرتفعة التي يعاني منها الاقتصاد السوري.

2– بالنسبة إلى زيادة الإيرادات الاستثمارية الفعلية من عام 2000 إلى عام 2022 بسبب ارتفاع حصيلة الفوائض الاقتصادية في عام 2022، إذ بلغت قيمة التحصيل (856) مليار ليرة سورية، حيث شكلت إيرادات الفوائض الاقتصادية 83% من اجمالي الإيرادات الاستثمارية عام 2022، إضافة إلى ارتفاع إيرادات حق الدولة من شركات عقود الخدمة (الهاتف النقال).

3- أما بالنسبة لارتفاع نسبة الإيرادات الاستثمارية الفعلية إلى اجمالي الإيرادات الفعلية، بسبب تراجع الإيرادات الجارية (ضرائب مباشرة وغير مباشرة، والرسوم) بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية والظروف السياسية وتقلص النشاط الاقتصادي أدى إلى اعتماد الحكومة بشكل كبير على الإيرادات الاستثمارية المتمثلة بعواد مؤسسات وشركات القطاع العام الاقتصادي وخاصة في مجال الكهرباء والاتصالات وبعض الصناعات. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)

4- إن انخفاض نسبة الإيرادات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى تراجع إنتاجية القطاع العام، فقدان الموارد النفطية، الظروف السياسية والعقوبات الاقتصادية، التضخم، هذه الأسباب أدت إلى حدوث خلل هيكلي في السياسة المالية، حيث لم تعد الإيرادات الاستثمارية قادرة على مواكبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الذي ارتفع بسبب التضخم.

ثالثاً: العجز في الموازنة: إن المراحل السابقة التي مرت بها السياسة المالية في سورية منذ مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كان لها أثر بالغ في العجز في الموازنات الفعلية للدولة خلال الفترة (2000-2023) وفق الآتي:

1- ازداد العجز الفعلي من (19) مليار ليرة عام 2000إلى (1871) مليار ليرة عام 2022، بنسبة مقدارها (9747%) وبمعدل وسطي سنوي (334%).

2- ارتفعت نسبة العجز الفعلي في الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي من (1.75%) عام 2000 إلى (7.34%) عام 2022.

إذ تم تغطية العجوزات في الموازنة العامة من عدة مصادر وفق الآتي:(البيان الوزاري المالي حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة، 2022)

- إصدار أوراق مالية حكومية.
- السندات المسحوبة من مصرف سورية المركزي.
- قروض خارجية.

أما الوفر في الموازنة العامة عامي 2001 و2014 فقد تم تحويله إلى الأموال الاحتياطية عملاً بأحكام الفقرة ب من المادة /40/ من النظام المحاسبي للهيئات العامة ذات الطابع الإداري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /488/ تاريخ 2007/12/26.

حيث يوضح الشكل رقم (3) أثر العجز الفعلي في الموازنة العامة في الناتج المحلي الإجمالي وفق الآتي:

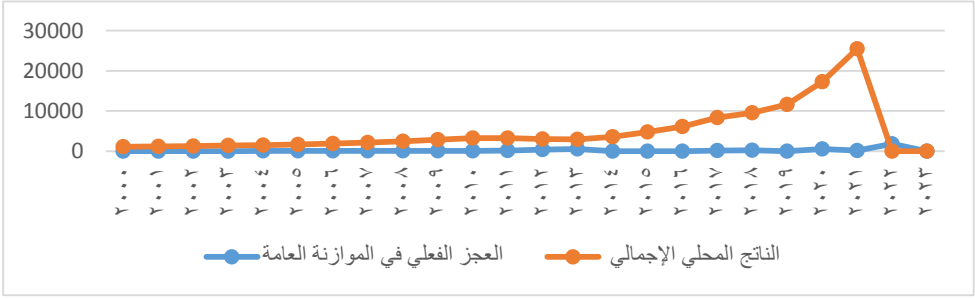

الشكل رقم (3) أثر العجز الفعلي في الموازنة العامة في الناتج المحلي الإجمالي في سورية

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3) إن الارتفاع الكبير للعجوزات في عام 2022 مقارنة مع الأعوام السابقة (باستثناء عامي 2001 و2014 الذي شكل وفراً في الرصيد النهائي لقطع حسابات الموازنة العامة لدولة)، وهو ما يدل على وجود خلل هيكلي في الاقتصاد الكلي، وتباطؤ في معدلات النمو وعدم استدامتها، وتقلبات كبيرة في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، بالإضافة إلى الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالبلد.

إن أهم أسباب زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة لعام 2022 تعود إلى الآتي: (البيان المالي الوزاري حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام 2022).

1- عجز المواد التموينية نتيجة البيع بالسعر الإداري.
2- زيادة الرواتب والأجور بالموسوم/19-20-23-24/ مع الترفيعات الدورية للعاملين في الدولة.
3- زيادة كتلة الإنفاق العام.

4- عجز شركات المحروقات نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية، وارتفاع نسبة التكاليف من سعر المادة للمشتقات النفطية المستوردة (بنزين، فيول، مازوت، الغاز المنزلي) بسبب العقوبات الاقتصادية وقانون قيصر، وارتفاع تكاليف المشتقات النفطية المنتجة من المصافي، بالإضافة إلى انخفاض انتاج وزارة النفط من النفط إلى (20) ألف برميل يومياً عام 2022، ومن الغاز إلى (15) مليون متر مكعب يومياً عام 2022، مقارنة بعام 2000 حيث بلغ انتاج النفط (500) ألف برميل يومياً، والغاز الطبيعي (20.5) مليون متر مكعب يومياً.

5- الإيرادات المتواضعة للوحدات الحسابية المستقلة والتي ترتبط بالموازنة العامة وفق مبدأ الصوافي.

6- التغير في تقدير سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية في الموازنة العامة للدولة والذي كان له التأثير الكبير في زيادة نفقات الجهات العامة وصعوبة تخفيضها.

الدراسة القياسية:

من أجل التوصل لمعرفة فيما إذا كان للموازنة العامة أثر في الناتج المحلي الإجمالي فقد تم استخدام النموذج الآتي في الدراسة القياسية وفق الآتي:

نموذج الدراسة: $dgdp_t = f(\ dce_t, dcr_t, dbd_t, die_t, dir_t, DV, \varepsilon_t)$

حيث يمثل من:

$dgdp$: الناتج المحلي الإجمالي، dce: النفقات الجارية، ddb: عجز الموازنة، die: النفقات الاستثمارية، dir: الإيرادات الاستثمارية، dcr: الإيرادات الجارية، DV متغير وهمي تم إدخاله في النموذج من أجل تحسين جودة النموذج (التقليل من البواقي) حيث يعبر عن وجود تغير هيكلي في قيم المتغيرات. ε_t تمثل البواقي.

وبناءً على ذلك تم اجراء الخطوات الآتية:

- **اختبار استقرارية السلسة:** قبل تقدير النموذج لابد من القيام بإجراء اختبار الاستقرارية على المتغيرات موضوع الدراسة، لمعرفة هل ستدخل في النموذج في المستوى أم هناك اختلاف في الفرق الأول، أم الفرق الثاني، إضافة إلى ذلك يجب أن يكون المتغير مستقر. ومن أجل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية ومعرفة درجة تكاملها، اتبعنا اختبارين

هما ديكي فولر الموسع، وفيليبس بيرون لاختبار وجود جذر الوحدة، أو وجود اتجاه عام متعلق بالزمن. (بمعنى آخر من أجل التأكد من درجة استقرارية السلسلة الزمنية أم عدم استقرارها)، وبالتالي الحصول على نتائج أكثر موثوقية. حيث تقوم فرضيات اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس بيرون على الآتي: فرضية العدم: السلسلة غير مستقرة، الفرضية البديلة: السلسلة مستقرة.

الجدول (1) اختبار استقرارية السلسلة

Integrated degree	اختبار فيليبس بيرون Phillips-Perron						اختبار ديكي فولر الموسع ADF						المتغيرات
	Second difference		First difference		Level		Integrated degree	Second difference		First difference		Level		
	t-stat	Prob	t-stat	Prob	t-Stat	Prob		t-stat	Prob	t-Stat	Prob	t-Stat	Prob	
I(1) With Trend and Intercept	-	-	4.9-41	0.0038	0.7-38	0.9567	I(1) With Trend and Intercept	-	-	5.9-52	0.0006	4.418	1.000	D(CEt)
I(1) With Trend and Intercept	-	-	4.3-95	0.0116	0.298	0.9972	I(1) With Trend and Intercept	-	-	4.3-95	0.0116	0.1461	0.957	D(CRt)
I(0) With Trend and Intercept	-	-	-	-	8.5-17	0.0000	I(1) With Trend and Intercept	-	-	15.998-	0.0000	2.8-12	0.2092	D(BDt)

I(1) With Trend and Intercept	-	-	2.0-42	0.0419	4.841	1.0000	I(1) With Trend and Intercept	-	-	5.2-70	0.0103	1.626	0.9999	D(GDPt)
I(1) With Trend and Intercept	-	-	8.7-50	0.0000	0.8-28	0.9470	I(1) With Trend and Intercept	-	-	4.6-97	0.0068	2.2-25	0.4537	D(IEt)
I(1) With Trend and Intercept	-	-	7.5-66	0.0000	2.2-02	0.4655	I(1) With Trend and Intercept	-	-	4.5-15	0.0097	1.1-68	0.8923	D(IRt)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

بالاعتماد على نتائج الاختبارين الموضحة في الجدول رقم (1) من خلال استخدام برنامج E views نلاحظ الآتي:

- جميع المتغيرات لم تستقر عند المستوى(Level) حيث إن القيمة الاحتمالية للمتغيرات كان أكبر من 5% سواء عند إجراء اختبار ADF أو اختبار Phillips- Perron بالتالي لا نستطيع رفض فرضية العدم، لذلك قمنا بإجراء الاختبار عند الفرق الأول للمتغيرات ونلاحظ أنها استقرت عند أخذ الفرق الأول (First difference) مع قاطع واتجاه، إذ أن القيمة الاحتمالية (Prob) لهذه المتغيرات كانت أصغر من مستوى الدلالة 5%، باستثناء المتغير D (Bt) عند اختبار فيليبس بيرون استقر عند المستوى (Level) مع قاطع واتجاه.
- بعد التأكد من استقرارية السلسلة وبأن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول (First difference) مع قاطع واتجاه، ماعدا المتغير D (Bt) عند اختبار فيليبس بيرون استقر عند المستوى (Level) مع قاطع واتجاه، بالتالي السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى. وهذا يقودونا لرفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة بأن السلسلة مستقرة (لا تحوي جذر الوحدة). وهنا نلجأ لتقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى وفق الآتي:

- **تقدير النموذج:** يظهر الدول رقم (2) نتائج تقدير النموذج وفق الآتي:

الجدول رقم (2) تقدير النموذج

Dependent Variable: DGDPT
Method: Least Squares
Date: 11/25/25 Time: 22:38
Sample (adjusted): 2000 2023
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCET	-0.215647	1.355035	-0.159145	0.8758
DCRT	3.552835	3.211196	1.106390	0.2872
DBDT	-1.878503	1.530746	-1.227181	0.2400
DIET	12.42246	3.853088	3.224026	0.0061
DIRT	-3.134780	5.902019	-0.531137	0.6036
DV	-3917.899	3538.373	-1.107260	0.2868
C	138.9862	255.4589	0.544065	0.5950
R-squared	0.947971	Mean dependent var	1640.381	
Adjusted R-squared	0.925673	S.D. dependent var	2771.250	
S.E. of regression	755.5255	Akaike info criterion	16.35391	
Sum squared resid	7991462.	Schwarz criterion	16.70208	
Log likelihood	-164.7160	Hannan-Quinn criter.	16.42947	
F-statistic	42.51353	Durbin-Watson stat	2.110061	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج E views

يبين الجدول (2) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين المتغير التابع المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي، والمتغيرات المستقلة المتمثلة بالإيرادات والنفقات الجارية، والنفقات والايرادات الاستثمارية، والعجز في الموازنة العامة، إضافة إلى الحد الثابتC و المتغير الوهمي DV.

تشير نتائج التقدير القياسي للنموذج إلى أن السياسة المالية في سورية خلال الفترة (2000–2023) كان لها أثر متفاوت على الناتج المحلي الإجمالي. فقد أظهرت النتائج أن النفقات الاستثمارية هي المتغير الأكثر تأثيراً ومعنوية حيث أظهرت معلمة النفقات الاستثمارية بأنها موجبة ومعنوية عند مستوى دلالة 5%، حيث يساهم الإنفاق الاستثماري

بشكل مباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي عبر تعزيز تكوين رأس المال الثابت ورفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد. في المقابل، لم تظهر النفقات الجارية أو العجز في الموازنة العامة دلالة إحصائية معنوية، حيث كانت معلمات كل من النفقات الجارية والعجز موجبة وغير معنوية عند مستوى دلالة 5% مما يعكس أن هذه المتغيرات لا تؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي بشكل ملموس، بل قد تمثل عبئاً على المالية العامة. كما أن الإيرادات الجارية والاستثمارية لم تكن ذات أثر معنوي عند مستوى دلالة 5%، وهو ما قد يرتبط بضعف كفاءة التحصيل أو بتداخل المتغيرات فيما بينها. أما من حيث جودة النموذج فإن قيمة معامل التحديد R- Squared تشير إلى أن النموذج يفسر نحو 94.8% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي. الأمر الذي يعكس قوة تفسيرية عالية. كما أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared)بلغ (0.9256)، مما يؤكد استمرار قوة النموذج حتى بعد أخذ عدد المتغيرات المستقلة في الاعتبار. إضافة إلى ذلك، أظهر اختبار (F-statistic) قيمة بلغت (42.51) مع مستوى معنوية إحصائية يساوي (0.0000) وهو ما يدل على أن النموذج ككل معنوي، وأن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها أثر واضح على الناتج المحلي الإجمالي. أما إحصائية (Durbin-Watson) فقد بلغت (2.11)، وهي قريبة من القيمة المثالية (2)، بما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

ومن أجل التأكد من موثوقية النتائج التي حصل عليها في الجدول (2) وعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي، تم اجراء الاختبارين وفق الآتي:

- الاختبار الأول: تم استخدام اختبار Breusch- Godfrey Serial Correlation Lm Test من أجل اختبار استقرارية البواقي: حيث يظهر الجدول (3) النتائج الآتية:

الجدول (3) اختبار البواقي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.467236	Prob. F(2,12)	0.2691
Obs*R-squared	4.126286	Prob. Chi-Square(2)	0.1271

المصدر: مخرجات برنامج E views

نلاحظ من خلال الجدول (3) بأن القيمة الاحتمالية Prob. Chi-Square (2) بلغت (0.1271) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي لا نستطيع رفض فرضية العدم (نقبل فرضية العدم) التي تنص على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي، وبالتالي البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.

- الاختبار الثاني: تم استخدام اختبار Jarque- Bera حيث يظهر الجدول (4) نتائج الاختبار وفق الآتي:

الجدول (4) اختبار البواقي

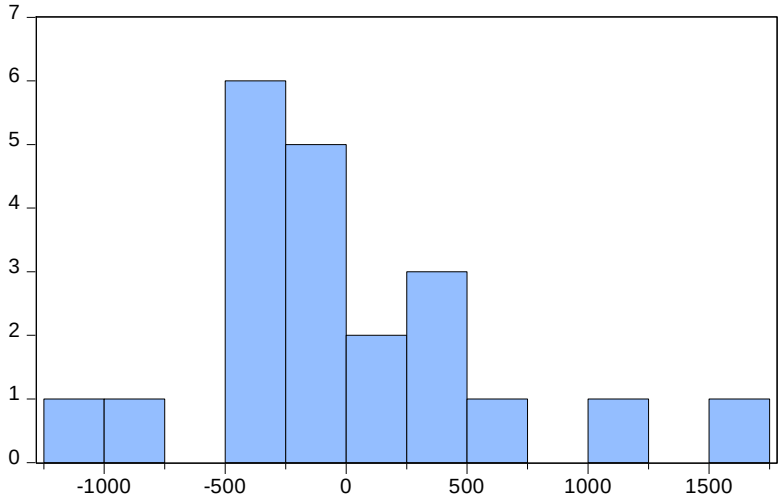

Series: Residuals	
Sample 2000 2022	
Observations 21	
Mean	-1.76e-13
Median	-117.2536
Maximum	1699.024
Minimum	-1069.871
Std. Dev.	632.1180
Skewness	0.874217
Kurtosis	4.107456
Jarque-Bera	3.748046
Probability	0.153505

الشكل (1) المدرج التكراري للبواقي

المصدر: مخرجات برنامج E views

نلاحظ من خلال الجدول (4) بأن القيمة الاحتمالية Prob= 0.153505 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي لا نستطيع رفض فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي. كما يظهر الشكل (1) بأن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.

وبعد التحقق من جودة النموذج يمكننا كتابة النموذج وفق الآتي:

$$dgdp_t = (C + dir_t + DV + \varepsilon_t)$$

$$dgdp_t = 138.9 - 3.13dir_t + 3917DV + \varepsilon_t$$

النتائج:

1- أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر معنوية للنفقات العامة الجارية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة (2000-2023) حيث جاءت معلمتها سالبة وغير معنوية، وغالباً ما تمثل هذه النفقات عبئاً استهلاكياً على السياسة المالية. **وبالتالي ثبات صحة الفرضية الأولى.**

2- في الجانب الآخر للنفقات العامة أظهرت النتائج الأثر المعنوي والموجب للنفقات العامة الاستثمارية في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، حيث جاءت معلمتها موجب ومعنوية جداً، أي أن زيادة النفقات العامة الاستثمارية بمقدار وحدة واحدة سوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 12.42 وحدة. وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد على دور الاستثمار في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي. **وبالتالي عدم ثبات صحة الفرضية الثانية.**

3- بالنسبة للإيرادات الجارية تشير النتائج الى عدم وجود أثر معنوي بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، حيث جاءت معلمتها موجبة ولكنها ضعيفة وغير معنوية ولا ترتبط مباشرة بزيادة النشاط الاقتصادي، بسبب اعتمادها على الضرائب والرسوم. **وبالتالي ثبات صحة الفرضية الثالثة.**

4- وفي المقابل أظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوي بين الإيرادات الاستثمارية والناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، حيث جاءت معلمتها سالبة وغير معنوية. إذ لا يظهر لها أثر واضح في نمو الناتج المحلي الإجمالي. **وبالتالي ثبات صحة الفرضية الرابعة.**

5- أظهر معامل عجز الموازنة قيمة سالبة بلغت (-1.87) مع مستوى دلالة غير معنوي(p=0.2400)، وهو ما يعكس أن زيادة العجز قد ترتبط بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذه العلاقة لا تتمتع بقوة إحصائية كافية لتأكيدها بشكل قاطع. ومع ذلك، فإن الاتجاه السلبي للمعامل يتسق مع الفرضية التي تفترض وجود أثر للعجز على النمو الاقتصادي، حيث إن استمرار العجز، إذا لم يُوجَّه نحو تمويل الإنفاق الاستثماري المنتج، قد يؤدي إلى إضعاف النمو عبر زيادة أعباء الدين العام، وتراجع القدرة على تمويل الأنشطة التنموية في المستقبل. وبالتالي، فإن النتائج تشير إلى وجود أثر لعجز الموازنة في الناتج المحلي الإجمالي من الناحية الاقتصادية، لكنه لم يظهر معنوياً من الناحية الإحصائية خلال فترة الدراسة. **وبالتالي ثبات صحة الفرضية الخامسة.**

6- أظهر معامل المتغير الوهمي DVقيمة سالبة بلغت (3917-) أي أن القاطع (الناتج المحلي الإجمالي) انخفض بعد نقطة الكسر بمقدار 3917.

التوصيات:

1- ترشيد النفقات العامة الجارية من خلال إعادة هيكلية هذا النوع من النفقات، وتقليص النفقات الاستهلاكية غير الضرورية، مع التركيز على تحسين كفاءة الإدارة العامة.

2- بما أن النفقات العامة الاستثمارية هي المتغير الأكثر تأثيراً ومعنوية في الناتج المحلي الإجمالي، بالتالي زيادة الاعتمادات المخصصة للنفقات الاستثمارية خصوصاً باتجاه المشاريع الخاصة بالبنية التحتية، والصحة والتعليم، لما لها من أثر طويل الأجل في رفع القدرة الإنتاجية في الاقتصاد. الأمر الذي يبرز أهمية إعادة هيكلة الموازنة العامة نحو تعزيز الإنفاق الاستثماري المنتج.

3- تطوير النظام الضريبي، ومكافحة التهرب الضريبي، وتوسيع قاعدة الإيرادات بما يضمن استدامة مالية أفضل.

4- تبني سياسة مالية أكثر مرونة تستجيب لجميع المتغيرات الاقتصادية، مع تعزيز الاستقرار المؤسساتي والرقابة من خلال تعزيز آليات الرقابة والشفافية في إدارة الموازنة العامة.

5- رغم أن عجز الموازنة لم يظهر أثر معنوي في الناتج المحلي الإجمالي، بالتالي العمل على تقليص مستويات العجز أو توجيهه نحو تمويل مشاريع استثمارية أكثر إنتاجية، بدلاً من تغطية النفقات الجارية، لتجنب الآثار السلبية في النمو الاقتصادي.

المراجع:

المراجع العربية:

- المهايني، محمد خالد. (2000). الموازنة العامة للدولة في سورية – الواقع والآفاق–، منشورات مجلة جامعة دمشق، المجلد (16)، العدد الأول.
- مجدي، نيرمين. (2021). مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، صندوق النقد العربي.
- الوزاني، خالد واصف والرفاعي، احمد حسين. (2009). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة العاشرة، الأردن: عمان.
- العيسى، نزار سعد الدين وقطف، إبراهيم سليمان. (2006) الاقتصاد الكلي – مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن: عمان.
- عطوي، فوزي. (2003) المالية العامة– النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان: بيروت.
- فضلية، عابد ورجب، محمود حسين. (2022). آفاق تطور الموازنة العامة السورية في موازنة البنود والرقابة إلى موازنة البرامج والأداء، منشورات مجلة جامعة حمص، المجلد (44)، العدد (14).
- إسماعيل، عصام وقوشجي، ابراهيم. (2023). أثر زيادة الموازنة العامة للدولة في تغير معدل تضخم الليرة السورية، منشورات مجلة جامعة اللاذقية للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (45)، العدد (4).
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- الازمة الاقتصادية في سورية: أسبابها وتداعياتها واتجاهاتها. https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reasons-and-Outlook-for-the-Economic-Crisis-in-Syria.aspx
-المكتب المركزي للإحصاء، الكتاب الاحصائي(2011- 2023): سورية، دمشق http://cbssyr.sy/ .
- مصرف سورية المركزي. https://www.cb.gov.sy/
- تقارير لجنة الموازنة والحسابات (2000–2023)، وزارة المالية: دمشق، سورية.
- البيان الوزاري المالي حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة 2022الصادر عن وزارة المالية السورية.

المراجع الأجنبية:

- Jazaa, G. Muhammad, O.& Ibrahim, R. (2023). *External debt and budget deficit in Iraq: causality and co- integration approach*. Journal of Economic Sciences, Vol. 18, No. 68.

- Attia. G, Emara. A & Ali. A. (2023). *The Causality Relationship Between the Budget Deficit and Inflation in Egypt During the Period (1991-2021)*. Journal of Social Sciences and Technology, vol. 24, no. 1.